اسم المصدر: اليوم

التاريـــخ: 24-04-2009 رقم العـدد: 13097 رقم الصفحة: 6 مسلسـل: 45 رقم القصاصة: 1

ديوان المراقبة العامة «قلب» منظومة الإصلاح في الوطن

كثيـر من المشـاهد تظل راسـخة فـي أذهان المواطنـين لدلالاتها وأبعادها الوطنية .. ففي مشهد سعودي آخر وفي «حضور» جديد يؤكد ثقة المجتمع السـعودي بما يحققه مـن إنجازات وما يخطوه من خطوات مع الملك عبد الله بن عبد العزيز على طريق ترسيخ « مجتمع الشفافية» و « دولة المؤسسـات» ذلك حين استقبل المليك رئيس ديوان المراقبة العامة الذي رفع إليه -حفظه الله- التقرير السـنوي لديوان المراقبة العامة عن العام 1427/1428هـ .

المشـهد في أحد تجلياتـه يعكس إحـدى حقائق اللحظـة التاريخية الراهنة التي يعيشـها هذا الوطن مـع قائده بما تنطوي عليه من توجه نحـو آفاق جديدة تعزيزاً لـ « ثقافة مجتمعية» تعمل على نشـر وتعميق قيم تحديثية «مؤسسية» ضابطة لحركة المجتمع وأجهزته وكافة مفرداته (أفرادا ومؤسسات) وتطبيقاً لمبادئ العلانية والمصارحة والشفافية التي أكد قائد الوطن - في أكثر من مناسـبة - أنها من أهم « مفاتيح» التقدم في مواجهة تحديات العصر.

المشهد - بما يمثله - من «رعاية المليك» لواحد من أهم الأجهزة الرقابية في بلادنا يعكس دعمه لـدور «الديوان» وحرصه على «حضور» دوره في المشـهد السـعودي ككل روحاً وأداءً، قولاً وفعلاً، توجهاً ومنهجاً، فكراً وأسلوباً في الحياة العامة، وفي خدمة الوطن.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن استقبال خادم الحرمين الشريفين لمعالي رئيس ديوان المراقبة العامة وتسـلمه التقرير السـنوي عن أعماله هو تجسـيد حي يحتله الديوان من مكانة متميزة في « منظومة» العمل الوطنـي وترجمة لحـرص المليك على متابعـة أداء الديـوان واهتمامه بتكريـس دوره الرقابي ورسـالته في المحافظة على « المـال العام» وهي واجبات وأعباء ومسـئوليات تتزايد في أهميتها وضخامتها يوماً بعد يوم في ظل التوسـع الكبير الذي تشـهده المملكة في بناء المشـروعات العملاقـة وفي ضـوء تزايد الإنفاق علـى احتياجـات البرامج والخطط التنموية وهو ما يتطلب أدوات ضابطة ويستدعي إحكام آليات الترشيد والرقابة والتوجيـه تحقيقاً لأهداف برامج وخطـط التنمية بأكبر قدر مـن الكفاءة والأمانة التي تلبي تطلعـات المواطنين وحاجاتهم وتحقق مصالح الوطن.

ولا شك في أن كلمة رئيس ديوان المراقبة العامة خلال تقديمه التقرير السـنوي للديوان إلى خادم الحرمين الشـريفين حملت أكثر من « رسالة» فيمـا يتعلق بموقع الديـوان من منظومة الإصلاح السـعودي وانطوت على أكثر من « إشـارة» حـول دوره في تعزيز قيم الشـفافية والإفصاح والنزاهـة والحرص على المال العام والتأكد من حسـن اسـتخدام أموال الدولة في خدمة الوطن وتعظيم مكاسـب الاقتصـاد الوطني وتحقيق أهداف التنمية المسـتدامة والمتوازنة فـي كافة أرجاء المملكة وبلا تمييز بين منطقـة وأخرى كما أكد خادم الحرمين الشـريفين فـي الكثير من المناسبات.

اسم المصدر: اليوم

التاريـــخ: 24-04-2009 رقم العـدد: 13097 رقم الصفحة: 6 مسلسـل: 45 رقم القصاصة: 2

وكان رئيـس الديـوان واضحاً في التعبير عن « طبيعـة» أداء ديوان المراقبـة العامة عندما أشـار إلى أن قـدرة هذا الديـوان « على مواصلة النهوض بواجباته وممارسة اختصاصاته بكل حيدة وموضوعية تعتمد - بعد عون الله جلت قدرته - على اسـتمرار الدعم المعهود من لدن المقام السامي وبمؤازرة القيادة الرشيدة».

أمـا « مضمـون» التقرير السـنوي و « محتـواه» فإنه يؤكـد الرؤية الثاقبـة والاسـتراتيجية في (فكـر) القيادة الحكيمة وحـرص القائد التاريخـي العظيم عبد الله بن عبد العزيز على ترسـيخ مبدأ اسـتقلال الأجهزة والمؤسسات وتأكيد دورها في صيانة وحماية مكتسبات الوطن وإنجازاتـه ويتجلـى ذلك - هنا - فـي قيام الديـوان بتصحيح الأخطاء ومعالجة القصـور والخلل في عدد من الجهـات الحكومية فيما يتعلق بـالأداء « المالـي» أو « الإداري متمثلاً في صرف المبالغ دون وجه حق أو دون سند نظامي ومتمثلاً أيضاً في ضعف تنفيذ أو متابعة تنفيذ بعض المشروعات والتراخي في تطبيق أحكام عقودها كذلك أشار التقرير إلى ضعف تحصيل بعض إيرادات الخزينة العامة ومستحقاتها وعدم تقيد عـدد من الأجهزة الحكومية بالأنظمة الماليـة وتعليمات تنفيذ الميزانية العامة وإعداد الحسابات الختامية ورفعها في المواعيد المقررة.

إن التقريـر السـنوي لديوان المراقبة العامة بمـا يتضمنه من « رصد» لأداء الأجهزة الحكومية وبما ينطوي من (تقييم) ومراجعة لأسـاليب عملهـا هو دلالة عمليـة على صحة التوجهات التـي تبنتها قيادة هذا الوطن وبرهان حي على سلامة خياراتنا الوطنية وتأكيد لنجاح البرنامج الإصلاحي الشـامل الذي أفرز آليات تقدمه علـى طريق تحقيق أهدافه كما أفرز في الوقت نفسـه (آليات) تصحيح ومراجعة الأخطاء والعيوب وتعديلها وتقويمها وعلاجها الأمر الذي حمى التجربة السـعودية في الإصلاح الاقتصـادي والإداري من عيوب ومثالب كثيرة عانتها تجارب تنموية عديدة سـواء فـي محيطنا الإقليمي والعربي أو على المسـتوى العالمي بل إنها تشـكل نموذجاً فريداً ومتميزاً أغـرى الكثير من خبراء التخطيط للتنمية بدراسـتها واستخلاص دروسـها لتقديمها كمثال ناجح للعديد من دول العالم.

وإذا كان التقرير السنوي لديوان المراقبة العامة عن العام 1427/1428هـ قد اشـتمل على أهم نتائـج مراجعة وفحص السـجلات المالية والعقود والميزانيات والحسابات الختامية لمختلف الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة والشـركات المشـمولة برقابـة الديوان إضافة إلـى نتائج تدقيق الأداء وتقويم كفـاءة الإدارات المالية ومدى فعالية الرقابة الوقائية في الأجهـزة الحكومية فإن « القـراءة» المتأنية والمتأملة تكشـف أن حدود واجبـات الديوان لا تقـف عند رصد المخالفات الماليـة ولا تكتفي بإبداء الملاحظـات حـول أداء الأجهزة الحكوميـة بل تتجاوز ذلك إلى ترسـيخ مفهوم « المسـاءلة» و « المحاسبة» والثواب والعقاب ، الثواب للمجتهدين والعقـاب للمقصرين بما يمتلكه الديوان من قيمة « معنوية» وعلى الرغم من أنه لا يمتلك سـلطة توقيع الجـزاء « المادي» كمـا أن حدود واجبات الديـوان تمتد إلى تعبئة « الضمين الجمعـي» وراء أهداف حماية أموال الدولـة من هدر أو عبث بما يتمتع به الديوان من تأثير روحي أو معنوي يستمده من أهدافه النبيلة والقيم الأصيلة التي يحرسها ويحميها.

ومن أبرز الملاحظـات التي يطرحها تقرير ديـوان المراقبة العامة أنه لم يكتـف برصد المخالفات وإبلاغهـا للجهات المعنية فـي حينه بل إنه يعطي اهتمامه لشـرح وتحليل أسـباب المخالفات والظـروف التي أدت إليها ويتضمن تفاصيلها وأسـباب ظهورها وكيفية تجنب تكرارها بل إنه يشير إلى الآثار السـلبية التي ترتبت على حدوث المخالفة وتوصيات الديوان بشأن سبل معالجتها.

اسم المصدر: اليوم

التاريـــخ: 24-04-2009 رقم العـدد: 13097 رقم الصفحة: 6 مسلسـل: 45 رقم القصاصة: 3

إن منهـج « الخطـأ والتصويب» يشـكل هنا جوهـر الأداء «الرقابي» بمعنـى أن الكشـف عن الأخطاء ليس مسـتهدفاً لذاته علـى الرغم من أهميته بالطبع لكن الأهم هو « العلاج» و« التصحيح» والاسـتفادة من الأخطاء الأمر الذي يضع تراكماً يمكن أن يشكل « ثقافة» مجتمعية فيما يتعلق بمنهج الشفافية ثقافة لا تخجل من الخطأ ولا تسعى إلى التعتيم عليه ولا تتـوارى منه أو تنكره بل تعترف بوجوده وتعالجه وصولاً إلى الأفضل وذلك يعمل عمل «المحراث» الذي يطهر الأرض ويلبها ويعرضها للشمس والهواء فلا تنبت فيها الحشائش الضارة بل تصبح التربة قوية صالحة لنمو النباتات الصحيحة التي تعطي أفضل ما فيها.

بهذا المعنى وغيره من المعاني والدلالات التي يكشـف عنها التقرير يؤكد مجتمعنا أنه المجتمع « المفتوح» الذي لا يخشـى كشف الأخطاء لأن مسـاحة (الصـواب) فيه هي الغالبة والأكبر والأوسـع وهو ما نستطيع أن نكتشفه بين « الرسائل» و« الإشارات» التي يقدمها التقرير السـنوي كاشـفاً عـن أن (الخطأ والصـواب) أو (التقصير والتصويب والمعالجة) جوهر أي عمل يهدف إلى التطور والنمو والتقدم ليس سـعياً إلى إشـباع رغبـة أو تصيد عثـرة أو اسـتجابة لهوى وإنما للتقييم والتقـويم وذلك من أهم وأبرز سـمات المجتمعات المفتوحة التي لا تخشـى النور وتضع مبدأ المسـاءلة والمحاسـبة بين يـدي العدالة التي لا يهمها اسم المسئول أو موقعه بقدر ما يهمها الأداء.

وهنـا أريـد أن أؤكـد علـى أن التستر على الأخطاء هو من سمات المجتمعـات الضعيفـة المرتعشـة وأن المجتمعات القوية لا تتسـتر على خطـأ بل تكشـفه وتعترف بـه وهـذه واحـدة مـن أهم (الرسـائل) و(الإشارات) التي يرسـلها تقرير ديوان المراقبة العامة سـواء إلى (الداخل) أو (الخارج) عاكسـاً مـا حققه وطننا على طريق التحديث والتنميـة والإصلاح بمعناه الواسع والشامل.

إن عافيـة أي مجتمـع وحيويته ليست في إخفاء العيوب أو إنكار الأخطاء أو تجاهـل القصـور بل فـي كشـف العيـوب والاعتـراف بالأخطـاء والتنبيـه إلـى نواحي الضعـف والقصـور تجـاوزاً وتصحيحـاً وتأكيـداً لقوتـه وعافيته وحيويته.

وعلـى رغـم أهمية (الإشـارات) و(الرسـائل) التـي

اسم المصدر: اليوم

التاريـــخ: 24-04-2009 رقم العـدد: 13097 رقم الصفحة: 6 مسلسـل: 45 رقم القصاصة: 4

نســتطيع أن نقرأهــا فــي هــذا التقريــر إلا أنه لا يمثل حالــة «منفردة» في المشــهد الســعودي العام بل إنه يشكل واحداً من معالــم (الصــورة) وملامحها حيث لا ينبغــي أن ننظر إلى جــزء من الصورة بمعزل عن بقية أجزائها وملامحها حتى نتبين المشهد بكامله ونســتوعبه فهماً وإدراكاً.

هنا أُشير إلى أن هناك الكثير من المعاني التــي تدور في هذا الإطــار بل الكثير من القــرارات والإجــراءات فــي مقدمتها ما اتخذه مجلس الوزراء الموقر منذ نحو عامين بشــأن الموافقــة الاســتراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفســاد وإنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد.

في هذا السياق وضمن هذا الإطار لا بد أن نتناول «مفــردات» المنظومة الإصلاحية التي تســهم في تقــدم مجتمعنا وتطوره ونهضتــه فــي كافة المجــالات الأمــر الذي يضــع المملكة فــي مقدمة الــدول الحريصة على مكافحة جرائم غســل الأمــوال وغيرها من الجرائم التي تجعل الاقتصاد الســعودي مــن أقــوى الاقتصاديــات وأخطرهــا على (الاقتصــاد الدولــي) وقد تميــزت المملكة عن غيرها من الدول وبشــكل (عملي) في هــذا المجال إذ أصدرت عن طريق مؤسســة النقد العربي السعودي دليلاً لمكافحة غسل الأمــوال إضافة إلى جهودهــا في مكافحة المخدرات وغيرها من الجرائم التي أصبحت فاعلاً رئيســاً في تمويل (الإرهاب) الدولي والإقليمي.

إنها نظرة شــاملة وموضوعية و «بانورامية» واسعة تلك التــي ندعو إليها في الاقتراب من ملامح ومفردات (ثقافة) الشــفافية والانفتاح والمصارحة التي تتســم بها اســتراتيجية الإصلاح السعودي والتي تؤكد موقع هذا الوطن ومكانته الرائدة في مقدمة المجتمعات.